من روائع الدراسات القرآنية المعاصرة

حول القراءات الشّاذّة والأدلّة على حرمة القراءة بها

مقال بقلم العلاّمة الشيخ

عبدالفتاح بن عبدالغنيّ القاضيّ
رحمه الله (المتوفى عام ١٤٠٣هـ)

علّق عليه ، وقام على نشره
خالد بن مأمون آل محسوبي
خادم القرآن الكريم

وقرظه فضيلة الشيخ
علي السيد سليم
خادم القرآن الكريم بالقراءات السبع
« من طريق الشاطبية »

الطبعة الأولى

ح خالد بن مأمون آل محسوبيّ ، ١٤٢١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عبدالغني ، عبدالفتاح
حول القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها/
تحقيق خالد بن مأمون آل محسوبيّ - الجبيل .
٢٧ ص ، ١٢ × ١٧سم
ردمك : ٦-٨٨٦-٣٦ - ٩٩٦٠
١ - القرآن-القراءات والتجويد أ-آل محسوبيّ ، خالد بن مأمون (محقق)
ب - العنوان
ديون ٦ ، ٢٢٨ ٢١/٠٥٠٢

رقم الإيداع : ٢١/٠٥٠٢
ردمك : ٦-٨٨٦-٣٦-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ

حقوق الطبع محفوظة
طبع على نفقة بعض المحسنين
(جزاهم الله خيراً)

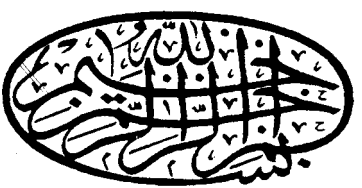
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

ربّ إذا وهبتني على عملي هذا أجراً ؛ فاجعله
- اللهمّ ! - في صحيفة الشيخ / عبد الفتاح
القاضيّ - رحمه اللّه تعالى - رحمة واسعة ...

خالد ....

* تقريظ فضيلة الشيخ/ علي السيد سليم *

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون).

والصلاة والسلام على معلم البشرية نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين،

وبعد:

فقد عرض عليّ الأخ اللبيب، الماهر النجيب الشيخ/ خالد مأمون كتيبه هذا: (حول القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها)، تعليقاً منه على مقال للشيخ العلامة/ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله تعالى - حول هذا الموضوع، وطلب مني قراءته، وإبداء رأيي على ما جاء فيه!

وقد قرأتُ هذا الكتيب من بدايته إلى نهايته فلمستُ أنه قد بذل جهداً مشكوراً في الدقة والتحري والبحث بين الكتب، والوقوف على أقوال الأئمة والعلماء من أهل هذا العلم والاختصاص وتوضيحه لهذا الموضوع الهام، حتى خرج هذا الكتيب في صورته المشرفة وطريقته السهلة وأسلوبه العذب، الذي يسهل على القارئ فهمه، ونقل ما يحتاج منه من غير مشقة ولا تكلف حتى يصل إلى ما يريد. فجزى الله الشيخ خالد خير الجزاء، ونفع به وبعلمه وجعلنا وإياه ممن يقرؤون القرآن على الوجه الذي يرضاه ربنا - عز وجل -، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

علي السيد سليم

خادم ومعلم القرآن الكريم

بالقراءات السبع من طريق الشاطبية

المقدّمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فبين يديك – عزيزي القاريء – نفسٌ من أنفاس واحد من روّاد الدراسات القرآنية المعاصرة ؛ ألا وهو مقال لفضيلة الشيخ العلاّمة / عبدالفتاح القاضيّ – رحمه الله – ، (المتوفى سنة ١٤٠٣هـ) .

هذا النفس مقال فذّ ، نشرته له (مجلّة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية) ، بالجامعة الإسلامية ، بالمدينة النبوية ، على ساكنها أفضل السّلام والتحية ، وذلك في عددها الأول – وأظنه الأخير ! – لعام ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ .

وقد أحببتُ أن تعمَ به الفائدة ، ويعظمَ به النفع ، وذلك لأهمية الموضوع ولخطورته ؛ في وقتٍ تكالبت فيه قوى الأرض – كلها – على هذا القرآن لمحاولة النيل منه ؛ خاصة إذا كانت هذه المحاولات تأتي – كما سيرى القاريء الكريم – هذه المرة ؛ وفي صورتها الجديدة – من بني جنس أهل القرآن [١] !

---

١ – انظر التعليق الذي بهامش ص١٨ .

لهذا سللته لك من العدد المذكور ، وقمتُ على نشره ؛ آملاً أن يكون نشره بين الناس – بهذه الصورة – أدعى للاستفادة من ذلك المقال القيّم ؛ بدلاً من حبسه بين أدراج أعداد قليلة من المجلة المذكورة !

هذا ، ولعلَّ في القيام على نشر هذا المقال أكون قد أوقفتُ – القاريء الكريم – على شيءٍ من كنوز الدراسات القرآنية ؛ خاصّة المعاصرة منها .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً ، وأن يجعله لي – عنده – ذخراً ؛ جراء ما قمتُ به من جهدٍ في سبيل إخراج هذا المقال بهذه الصُّورة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وكتبه

الفقير لرحمة ربه الغنيّ

خالد بن مأمون آل محسوبيّ

غرة ذي الحجة ١٤٢٠ هجرية

عملي في هذا التعليق

١ – وضعتُ له بعض العناوين التي تبرز المقال بصورةٍ تتفق ونشره .

٢ – وضعتُ عليه بعض التعليقات كحواشٍ على كلام المؤلّف – رحمه الله – .

٣ – جعلتُ كلّ هوامش المقال – وهي قليلة – في صلب المقال ؛ بحيث تبقى الهوامش لتعليقاتي فقط .

٤ – كان المقال بحاجةٍ لبعض علامات الترقيم ، التي توضح كلام المؤلّف – رحمه الله – بصورة أحسن من تركها ، فقمتُ بعملها ، كما أنني جعلتُ كلام المؤلف – رحمه الله – فقرات قصيرة يستفيد منها القارىء ؛ بدلاً من سردها وراء بعضها ، كما أبرزتُ بعض كلامه – رحمه الله – بخط أثقل ؛ لتتفق وقيمة كلامه وأهميته .

٥ – أضفتُ بعض الكلمات ، والتي رأيتُ أهمية وجودها ، وجعلتها بين قوسين ( ) هكذا تمييزاً لها عن كلام المؤلّف – رحمه الله – ؛ ليعلم أن هذه الزيادات من كلام المعلّق ؛ وليستقيم الكلام بها بصورةٍ أفضل وأحسن .

٦ – جعلتُ الآيات القرآنية – الواردة في المقال – بالرسم الإملائيّ ، مع العلم أنها في الغالب – إلاَّ القليل – جاءت – في المقال – بالرسم العثمانيّ ، وجعلتها مميزة بالخط الثقيل .

٧ – صححتُ بعض الأغلاط المطبعية الواردة في المقال ، وهي قليلة ، وأثبتُ بعضها – وهي قليلة – كذلك – بما أراه مناسباً أو متوافقاً مع كلام المؤلّف – رحمه الله – ، (انظر هامش ص١١ ، ١٩) .

٨ – وأخيراً : جعلتُ للمقال فهرساً بالعناوين التي وضعتها .

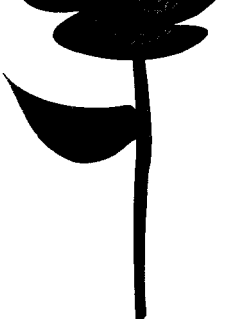

حول القراءات الشاذة
والأدلة على حرمة القراءة بها
للعلاّمة الشيخ
عبد الفتاح بن عبد الغنيّ القاضي
(رحمه الله)

بين يدي هذا المقال ...

القرآن الكريم هو كتاب الله الذي أحكمت آياته ، وأتقنت فصوله ، واختيرت كلماته ، واتفقت مبانيه ، وائتلفت معانيه ، فلا تجد فيه اختلافاً ولا تناقضاً ، **(لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد)** [فصلت :٤٢] .

وهو الكتاب المنزل على خير مبعوث ، وأكرم مرسل ، وهو دستور الخالق الأعظم ، ومنهاج الحق الأقوم الذي أقامه – الحق سبحانه – ؛ ليبني به الأمم ، وينقذ به الشعوب ، ويسعد به الجماعات البشرية كلّها !

جاء القرآن الكريم في عصرٍ سرت فيه المنكرات مسرى الريح في الفضاء ، وشاعت الآثام في مناحي الحياة ، كما يشيع الظلام الطامس في الليل الدامس ، واستقرت فيه دياجي الباطل ، وغياهب الجهالة ، وأنكر فيه الإنسان دعائم الحق ، وأسس العدل ؛ حتى أصبح الباطل حقاً والحق باطلاً !

جاء القرآن في عصرٍ استبدت فيه العصبيات البغيضة ، التي تخضع للهوى ، وتميل للفساد ، وتعمل كلّ ما يمزق الرحم ، ويقضي على كل أُلفة وتعاون ، ويثير – في الأمة – عوامل الفرقة والتناحر ؛ فتصبح – **الأمة** – مضطربة الأفكار ،

متداعية الروابط !

فكان الكتاب الكريم : مصباح النور ، ومشعل الهداية ، ورسول الرحمة ، ومصدر الخير والبركة . جمع الله به الشمل ، وأصلح به الأمر ، ورسم فيه منهاج الحياة الرشيدة ، وسنّ القوانين؛ التي بها يصلح أمر الدين والدنيا جميعاً ؛ وسمى بالإنسانية إلى أمثل الطرق ، وأنجع السبل في إحقاق الحق ، وإزهاق الباطل ، **(قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السّلام ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم)** المائدة : [١٥ ، ١٦] .

ما من فضيلة إلا له دعوة إليها ، وحضٌ عليها ، وما من رذيلةٍ إلا حذّر منها ، ونهى عن قربانها ، وما من عملٍ يصلح صاحبه في الدنيا ، ويسعده في الأخرى ؛ إلاّ رسم حدوده ووضّح مناهجه ، وصدق الله ، حيث يقول : **(ما فرطنا في الكتاب من شيءٍ)** [الأنعام : ٣٨] .

وإن كتاباً - هذه بعض فضائله ؛ وتلك بعض مزاياه - ؛ لجديرٌ بالمسلمين - جميعاً - أن يعتزوا به وأن يعملوا جاهدين على صيانته من عبث العابثين ، ومفتريات

الكاذبين [١] ، فإنه تراث المسلمين الخالد ، ومجدهم التليد ، الذي يفزعون إليه إذا ادلهمت الخطوب ، وعصفت أعاصير الفتن !

وقد عني به المسلمون الأولون عنايةً ملكت عليهم كلّ مشاعرهم وأحاسيسهم ، وكانت هذه العناية الفائقة مصدقاً لقوله – تعالى – : **(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)** [الحجر : ٩] .

ومن مظاهر حفظ الله – تعالى – لكتابه ، وشدة حرص المسلمين في الصدر الأول على المحافظة عليه ، وصيانته من العبث والافتراء ، أد قاموا بجمعه في خلافة الصديق – رضي الله عنه – ، وفي عهد الخليفة عثمان – رضي الله عنه – كما هو مُبيّن في محله .

الشروط المعتبرة لصحّة القراءة

ذكر علماء القراءات قاعدة تُعرف بها القراءات المقبولة ، وتميز عن غيرها من القراءات الشاذة المردودة ، وهذه القاعدة ، هي : كلّ قراءة وافقت اللغة العربية ، ووافقت رسم أحد

---

١ – وهم – والله – في هذا الزمان ما أكثرهم ، لا كثرهم الله !

المصاحف العثمانية ، وثبتت بطريق التواتر .

نقول : كلّ قراءة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة : موافقة اللغة ، وموافقة أحد المصاحف ، وثبوتها بطريق التواتر ، هي القراءة التي يجب قبولها ، ولا يحل جحدها وإنكارها ، وهي من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ، ومتى لم تتحقق هذه الأركان كلها أو بعضها في قراءة فهي قراءة شاذة مردودة .

وينبغي أن يُعلم أن أهم هذه الأركان هو الركن الثالث ، وأما الركنان الأولان فهما لازمان له ، إذ أنه متى تحقق تواتر القراءة ؛ لزم أن تكون موافقة للغة العرب ، ولأحد المصاحف العثمانية .

فالعمدة هو التواتر ، وهو الجزء الأهم في الحد ، فلا تتصور ما هية القرآن إلاّ به ، وهو نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ، عن جماعة – كذلك – من أول السّند إلى منتهاه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

الردّ على من اكتفى
- في إثبات صحّة القراءة -
بالسّند الصّحيح مكان التواتر [١] !

وقد جنح الشيخ مكيّ بن أبي طالب ، وتبعه المحقق ابن الجزريّ (رحمهما الله) إلى الاكتفاء بصحة السند وجعلاه مكان التواتر !

قال صاحب « غيث النفع » : وهذا قول محدث لا يعول عليه ، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن ، ثم قال : ومذهب الأصوليين ، وفقهاء المذاهب الأربعة ، والمحدثين ، والقراء : أن التواتر شرط في صحة القراءة ، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت العربية ورسم المصاحف العثمانية . أ هـ .

وقال النويريّ في « شرح الطيبة » : وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ؛ لأنّ القرآن – عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة ، منهم : الغزاليّ ، وصدر الشريعة ، وموفق الدين المقدسيّ ، وغيرهم – هو : ما نقل بين

---

١ – ولم أرَ من المعاصرين من انتصر لهذا القول إلا الدكتور / سعود الفنيسان ، وذلك في كتابه : (فتح المجيد في حكم القراءة بالتغني والتجويد) !

دفتي المصحف نقلاً متواتراً . أ هـ .

ولذلك عـرّفـوا القـرآن بأنه : اللفظ العـربيّ المنزل على رسـول الله – صلى الله عليـه وسلم – المنقـول إلينا مـتـواتراً ، المتعبد بتلاوته ، المتحدّى بأقصر سورة من سوره .

قال الإمام النويريّ : وعلى هذا لابد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة ، لم يخالف أحد منهم مطلقاً فيما علمتُ – بعد الفحص الزائد – وصرّح به جماعة لا يحصون ، منهم : ابن عـبـد البـر ، وابن عطيـة ، وابن تيـمـيـة ، والنوويّ ، والأذرعيّ ، والإسنوي [١] ، والزركشيّ ، والسبكيّ ، وابن الحاجب ، وغيرهم ، **وأما القرّاء فقد أجمعوا على ذلك أول الزمان ، وكذلك آخره ، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكيّ وتبعه بعض – من المتأخرين –** .

ومن كلام علماء القراءة ، الدال على اشتراط التواتر ما صرّح به الإمام الجعبريّ في شرح « الشاطبية » ، حيث يقول : ضابط كلّ قراءة تواتر نقلها ، ووافقت العربية مطلقاً ، ورسم المصحف – ولو تقديراً – ، فهي من الأحرف السبعة ، وما لم يجتمع فيه ذلك فشاذ . أ هـ .

---

١ – في الأصل : (الأسنوي) ، وما أثبته بالهمزة تحت الألف هو الصحيح ، ولعله خطأ مطبعي ، والتصحيح من (الأعلام ٣ / ٣٤٤) .

والذي توفرت فيه الأركان الثلاثة المذكورة إنما هي القراءات العشر ، قال في «غيث النفع» : فالشاذ ما ليس بمتواتر ، وكل ما زاد – الآن – على القراءات العشر فهو غير متواتر . أ هـ .

وقال النويريّ : أجمع الأصوليون ، والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر ، وكذلك أجمع عليه القراء – أيضاً – إلاَّ من لا يعتد بخلافه .

وقال ابن الجزريّ في «منجد المقرئين» : والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة ، هو : قراءة الأئمة العشرة ، التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول .

وقال – أيضاً – في الكتاب المذكور : وقول مَنْ قال : إن القراءات المتواترة لا حدَّ لها إن أراد في زماننا [١] فغير صحيح، إذ لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة ، وإن أراد في الصدر الأول ، فيحتمل – إن شاء الله تعالى – . أ هـ .

---

١ – وأما الآن – في زماننا !! – فلا تعرف هذه القراءات المتواترة إلا عند أهل التخصص فقط ، وقد كانت – في القديم – ملكاً مشاعاً للناس كلهم ! وإن هذا لدليل قاطع على قلة الاعتناء بالدراسات القرآنية خاصة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

القراءة الشاذة لا يجوز القراءة بها في الصّلاة

ويؤخذ من هذه النقول أن القرآن لا يثبت إلا بطريق التواتر ، وأن التواتر لم يتحقق إلا في القراءات العشر ، وعلى هذا فكل قراءة وراء العشرة لا يحكم بقرآنيتها ، بل هي قراءة شاذة ، لا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا خارجها .

قال النوويّ : ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا في غيرها بالقراءات الشاذة ، وليست قرآناً ؛ لأن القرآن لا يثبت إلاّ بالتواتر ، وأما الشاذة فليست متواترة ، فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه ، سواء قرأ بها في الصلاة أو غيرها ، **هذا هو الصّواب الذي لا معدل عنه ، ومن قال غيره فهو غالط ، أو جاهل** . أ هـ .

وقد نقل ابن عبدالبر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ ، وأنه لا يُصلى خلف من قرأ بها .

وقال ابن السبكيّ في « جمع الجوامع » : وتحرم القراءة بالشاذ ، والصحيح أنه ما وراء العشرة . أ هـ . ومثل ذلك عن ابن الحاجب .

وقال ابن الصلاح : وهو ممنوع من القراءة بها بما زاد على العشر منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارجها ، ويجب

على كل أحد إنكاره ، ومن أصر عليه وجب منعه ، وتأثيمه ، وتعزيزه بالحبس وغيره ، وعلى المتمكن من ذلك ألاَّ يهمله [١] .

واستُفتي الإمام ابن حجر العسقلانيّ عن حكم القراءة بالشاذ ، فقال : تحرم القراءة بالشاذ وفي الصلاة أشد ، ولا نعرف خلافاً بين أئمة الشافعية في تفسيره أنه ما زاد على العشر ؛ بل منهم مَنْ ضيّق ، فقال : ما زاد على السبع . أ هـ .

وقال السخاويّ : لا تجوز القراءة بشيء مما خرج عن الإجماع ، ولو كان موافقاً للعربية ، وخط المصحف ، ولو نقلته الثقات ؛ لأنه جاء من طريق الآحاد ، وتلك الطريق لا يثبت بها القرآن [٢] . أ هـ .

ونقل النويريّ عن شمس الدين الديريّ أنه قال : لا يجوز اعتقاد القرآنية في الشواذ التي لم تنقل بالشهرة ، والتواتر ، ولا يجوز إيهام السَّامعين قرآنيتها ، لا سيما إذا كان في الصَّلاة ، وما زاد عن السَّبع فهو في حكم الشاذ [٣] ، وإن

---

١ – وهذا واجب يفرضه الدفاع عن القرآن !

٢ – أما السنة فيحتج بخبر الآحاد فيها !

٣ – وعلى هذا ينزل كلام الحافظ ابن حجر السابق لهذا الكلام :(. . . ، بل منهم من ضيق ، فقال : ما زاد على السبع) ، والصحيح أن : الثلاث التي فوق السبع متواترة .